في لقاء تشاوري ضم مدراء التخطيط في الجهات الحكومية

بورجي يؤكد أهمية تفعيل العمل السكاني في إدماج القضايا السكانية في الخطط القطاعية

صنعاء / سامي الماوري :

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الأحد الماضي اللقاء التشاوري مع مدراء التخطيط في الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل إدماج القضايا السكانية في الخطط السنوية .

وفي اللقاء أكد الدكتور احمد علي بورجي – أمين عام المجلس الوطني للسكان على أهمية اللقاء التشاوري الذي يأتي في إطار تفعيل لجنة التخطيط السكانية التي كانت قائمة في السابق ،ولكنها لم تفعل والتي لابد وأن تعقد بشكل دوري من الآن وصاعداً .والذي يهدف إلى التشاور حول إدماج القضايا السكانية في الخطط القطاعية ، تحديد نقاط اتصال للأخصائيين في التخطيط من كل جهة لتكون همزة وصل فيما يتعلق بالقضايا السكانية تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقييم .

مشيراً إلى انه تم إعداد دليل للإدماج بشكل مبسط من اجل الاستعانة به في كيفية إدماج القضايا السكانية بدأ من استخلاص المؤشرات السكانية وتحديد أولويات القضايا السكانية بحسب علاقتها بالقطاع ومن ثم تحديد السياسات والإجراءات والتنفيذ ,. موضحاً أنه في إطار الجهود للتفاعل مع القضايا السكانية تم القيام بالمراجعة النصفية للمكون السكاني للخطة الخمسية وتم في هذه المرحلة تحليل الوضع السكاني حالياً ووضع المكون السكاني في الخطة الخمسية الحالية والمقترحات بما يجب عليه الإدماج في الخطط المستقبلية ، وتم إعداد برنامج العمل السكاني للفترة -2009 2010م وفقاً لمخرجات عمل المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية .

وفي إطار تعزيز العمل السكاني على مستوى المحافظات أكد الدكتور بورجي أن المجلس الوطني للسكان اقر تعزيز العمل السكاني على مستوى المحافظات بالموافقة على إدراج موازنة العمل السكاني للجان التنسيق السكانية بالمحافظات اعتباراً من العام 2009م. معبراً عن شكره وتقديره لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الدعم الكبير في هذا الجانب باعتباره دعماً هاماً في تأهيل القضية السكانية والوقوف عندها في منتصف الخطة الخمسينية ، مثمناً الأدوار الكبيرة في عملية التنسيق مع كافة القطاعات ، وتمنى أن يستمر هذا الجهد للقطاعات المختلفة لإدماج القضية السكانية باعتبارها أهم التحديات التي تواجهها بلادنا والتي يعيق عملية التنمية جراء النمو السكاني العالي ونسبة الخصوبة العالية جداً على مستوى دول المنطقة والعالم.

ومن جانبه أوضح الأستاذ مطهر زبارة – الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان أن هذا اللقاء يأتي في إطار جهود الأمانة في التنسيق بين القطاعات المختلفة من اجل تفعيل العمل السكاني وإدماج المكون السكاني في الخطط القطاعية في الجهات التي تعمل كشريك للمجلس الوطني للسكان في تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان . مشيراً إلى أن هذا اللقاء يأتي ترجمة لمخرجات المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية والذي خرج المشاركون فيه بتصور واضح وخطة تنفيذية لمدة سنتين تهدف إلى مراجعة الخطة الخمسية وإدماج المكون السكاني وتحديث الخطة للعامين 2009-2010م وفق ذلك تم إعداد دليل حول كيفية إدماج المكون السكاني في الخطة القطاعية للوزارات المختلفة ، ومما لا شك فيه أن المجلس الوطني للسكان مهمته رسم السياسات والخطط والبرامج بالتعاون مع الجهات المختلفة والقيام بالتنسيق والمتابعة لتنفيذ هذه الخطط التي تتولى مهمة تنفيذها الجهات المعنية ، وبالتي يجب أن ننسق الجهود جميعاً ، لا أن يغرد كلاً بمفرده حتى نتمكن من تحقيق أهدافنا جميعاً ، والمتمثلة في الحد من النمو السكاني المرتفع الذي تعاني منه بلادنا والذي يمثل عقبة كبيرة أمام الجهود التنموية المختلفة .

■ د. احمد علي بورجي

■ مطهر زبارة

وأشاد الدكتور حمير عبد المغني الممثل المساعد لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالجهود الذي بذلت في هذا الجانب وقال « لا أتوقع أبداً أننا غير قادرين على إدماج قضايانا الأساسية في إطار خططنا التنموية ، فلا يجب أن يعمل في جهته بصورة تكاملية من أجل الوصول إلى الهدف والغاية المنشودة ،وليس لنا في صندوق الأمم المتحدة إلا أن نقف وراءكم لدعم نشاطاتكم ورؤيتنا هي رؤية وطنية واضحة ونعي تماماً المخاطر والتحديات التي يواجهها اليمن في القضايا السكانية .

ختان الإناث عمل غير مشروع بإتفاق الفقهاء والعلماء وأثبت الطب أن له أضراراً صحية ونفسية كبيرة على المرأة

صنعاء / بشير الحزمي :

نظمت جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة نهاية الأسبوع الماضي بصنعاء اللقاء التشاوري مع الخبير والمستشار الإقليمي في مجال الصحة الإنجابية الشيخ علي هاشم السراج ، وقد تناول اللقاء الذي حضره نحو (30) مشارك ومشاركة من مختلف الجهات ذات العلاقة قضية ختان الإناث

وفي بداية اللقاء ألقى الأخ / نبيل محمد العماري المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية كلمة رحب في مستهلها بالشيخ علي السراج الخبير والمستشار الإقليمي في مجال الصحة الإنجابية والذي أحدث كثير من التغيرات في السودان في محاربة ظاهرة ختان الإناث .

وأشار إلى أهمية هذا اللقاء الذي يتناول أحد القضايا الهامة في مجال الصحة الإنجابية وهي قضية ختان الإناث التي تعتبر مشكلة كبيرة تعاني منها العديد من الدول الأفريقية واليمن.

وأكد حرص الجمعية على معالجة الكثير من القضايا المرتبطة بالصحة الإنجابية بما فيها ختان الإناث.

وأوضح الدور الذي تقوم به الجمعية في تبني الكثير من السياسات السكانية والصحية وتغييرها للكثير من المفاهيم والسلوكيات الخاطئة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .

من جانبه أكد الشيخ علي هاشم السراج الخبير والمستشار الإقليمي في مجال الصحة الإنجابية أن ختان الإناث تعتبر عادة سيئة وعمل غير مشروع بإتفاق الفقهاء والعلماء والأطباء وانتهاك لحقوق المرأة وتشويه لفطرة الله التي فطر البنات عليها وأن الاستمرار في ممارستها هو ظلم كبير يرتكب بحق البنات ويتنافى مع حقوق الأطفال في الإسلام ومع اتفاقية حقوق الطفل العالمية .

وأوضح مجموعة من الأسباب الداعية لختان الإناث في مفهومها الشعبي والتي منها الاعتقاد الخاطئ بالحفاظ على النظافة والطهارة ، الاعتقاد الخاطئ بأن الحفاظ على بكارة البنت وحمايتها من الإنحلال الأخلاقي وهو أهم سبب من هذه الأسباب الواهية

وقال الشيخ السراج أن هذا الكلام سمج لأن العفة سلوك وتربية وخلق وأدب ولا تحارب جموح الرغبة الجنسية إن وجدت في المرأة مطلقاً بالتقطيع والتشويه للأعضاء التناسلية للمرأة وأن الهدى النبوي قد أوضح لنا كيفية مواجهة جموح الشهوة في حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله « يا معشر الشباب من استطاع منك الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء « أي قاطع يقطع الشهوة كما أكد العلماء .

وأشار إلى أن ختان الإناث ليست عملية إزالة زوائد وإنما هو اعتداء على أعضاء لها دور فسيولوجي هام وفوائد عدة ، وأن إزالتها له مضاعفات وأضرار صحية ونفسية كبيرة على الفتاة ، قصيرة وبعيدة المدى ـ إضافة إلى كونه تشويه لأعضائها التناسلية .

منوهاً إلى أن الكثير من علماء المسلمين قد أفتوا بإبطال هذه العادة بأن ممارستها لا صلة له بالدين خصوصاً وأن الأطباء قد أثبتوا ضرره سواء كان كلياً أو جزئياً

وشدد على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة التي لا صلة لها بالدين والتي لا توجد سوى في دول القرن الأفريقي الممتدة من السنغال غرباً إلى الصومال شرقاً ولا تنتشر في العالم الإسلامي سوى في مصر والصومال والسودان وجيبوتي وبعض أجزاء من اليمن . وقال أن عدد الفتيات الآتي خضعن للختان في العالم يقدر بحوالي (100-140) مليون يعيش أغلبهن في أفريقيا ، وأنه يجري سنوياً ختان (3) ملايين فتاة حسب تقرير اليونسيف 2006 م .

وفي سياق حديثه استعرض الشيخ السراج مراحل ظهور ختان الإناث وأنواعه ومناطق وجوده وأسباب ممارستها في بعض المجتمعات والأسباب التي ساعدت على استمرارها حتى الآن. هذا وقد تم خلال اللقاء طرح واستعراض مجموعة من الأوراق حول الختان – التاريخ والنشأة ، الأبعاد الاجتماعية والنفسية لختان الإناث النظرة الدينية لختان الإناث وعرض فيلم بعنوان (المصير المجهول) الذي يتناول مخاطر وأضرار ختان الإناث ويستشهد بالصوت والصورة الحية قصة فتاة سودانية كانت قد لقت حتفها نتيجة عملية ختان أجريت لها.

بمناسبة إطلاق تقرير حالة سكان العالم للعام 2008

ثريا عبيد :على المجتمعات المحلية الإمعان في قيمها وممارساتها الثقافية وأن تحدد دورها في تعزيز أو عرقلة حقوق الإنسان

لندن/متابعات:

أطلقت السيدة ثريا احمد عبيد المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الأربعاء الماضي من العاصمة البريطانية لندن تقرير حالة سكان العالم للعام 2008 وملحق الشباب المرافق للتقرير (أجيال التغيير: الشباب والثقافة)، والذي يعرض قصصاً مميزة حول العالم للشباب. الذي يصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي خطابها التوجيهي بالمناسبة أوضحت عبيد بان تقرير هذا العام والذي صدر بعنوان، اعتماد قاعدة مشتركة: الثقافة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.هو نداء للعمل لزيادة المعرفة الثقافية والتوعية والالتزام في بذل الجهود لتعزيز التنمية وحقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة.

وأكدت أن الثقافة هي الوسيلة التي نفكر ونعمل ونؤمن بها. وأن القيم والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان هي موجودة في جميع الثقافات- كافة الثقافات.

وقالت: إننا في صندوق الأمم المتحدة للسكان نعمل على تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية، وهم محور هذا التقرير .

وأضافت: نحن نعلم أن العادات والمعتقدات الثقافية هي غالباً ما تكون أقوى من القوانين. وقد لمسنا ذلك من خلال عملنا للقضاء على ختان الإناث والزواج المبكر. ففي كثير من الدول، هذه الممارسات هي غير مشروعة – إنها منافية للقانون- ومع ذلك فهي ما زالت مستمرة لأنها متجذرة ومتعمقة في تلك الثقافات.وقد استنتجنا أنه إذا ما أردنا تحقيق المزيد من التقدم، يجب علينا المشاركة على مستوى أعمق لتسهيل عملية التغيير في حياة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. ونحن نسميه مراعاة الثقافة.

ونوهت بان حقوق الإنسان ومراعاة وفهم الثقافات هو شأن كل فرد ، وأن التعامل بحساسية تجاه الثقافات والمشاركة لا تعنيان قبول الممارسات التقليدية الضارة، ولا يعني ذلك أنها بطاقة مرور تبرر انتهاك حقوق الإنسان- إنها بعيدة كل البعد. إن تفهم واقع الثقافات يمكن لها أن تكشف عن أفضل السبل للتحدي تجاه الممارسات الضارة وتعزيز حقوق الإنسان.

لافتة إلي أن واحدة من الرسائل الرئيسة للتقرير هي أن التغيير لا يفرض من الخارج ولكي يدوم عليه أن ينبع من الداخل.

وقالت بأنه كما تصنع الشعوب الثقافات فهي باستطاعتها تغييرها أيضاً. « وأن على المجتمعات المحلية الإمعان في قيمها وممارساتها الثقافية وأن تحدد دورها في تعزيز أو عرقلة حقوق الإنسان. عند إذن تستطيع تلك المجتمعات أن تبني على ما هو إيجابي وتغير ما هو سلبي.»

وأشارت إلى انه يوجد داخل كل ثقافة تيارات إيجابية وسلبية. وهناك في كل ثقافة أشخاص يعارضون الممارسات التقليدية الضارة وانتهاكات حقوق الإنساني.

■ ثريا أحمدعبيد

ودعت العاملين في مجال التنمية، إلي المشاركة مع القوى الإيجابية لإحداث التغيير وحماية حقوق ورفاه الإنسان. موضحة بأن تجاربنا تبين أنه باستطاعتنا العمل عن كثب مع تلك القوى الإيجابية لتحقيق التغيير الثقافي وحماية حقوق الإنسان. ويتجلى ذلك في قضايا ختان الإناث. فتلك الممارسة الضارة تحمل مفهوماً ثقافياً خطيراً- فهي تعتبر جزءاً من انتقال الفتاة إلى مرحلة البلوغ. نحن نعمل اليوم مع قيادات المجتمع المحلي من أجل الإبقاء على المفهوم الاحتفالي لهذا التقليد والقضاء على الجانب الضار منه. مطالبةً البدء في تغيير الثقافة من داخل منظماتنا التنموية. وإتباع منهج المشاركة والشمولية. و أيضا الاستماع لآراء الأشخاص. فهم أدرى باحتياجاتهم وعلينا مساندتهم.

وقالت : نحن في هذا التقرير، ندحض الافتراضية التي تفيد بأن الثقافة هي عائق في وجه تحقيق حقوق الإنسان. إن الثقافة ليست جدار نريد هدمه. إنها نافذة للنظر من خلالها ومدخل لمزيد من التقدم لحقوق الإنسان.

وفي ختام خطابها أكدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن ما يحدث لحياة النساء والرجال والشباب سوف يصيغ مستقبلنا المشترك. وأن الآن هو الوقت المناسب للبدء في تكثيف الجهود الدولية لاعتماد قاعدة مشتركة، وهو عنوان تقريرنا لهذا العام. هذا ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو وكالة إنمائية دولية، حق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وبتكافؤ الفرص. ويقوم الصندوق أيضاً بدعم البلدان في استخدامها للبيانات السكانية اللازمة لسياسات برامج مكافحة الفقر وللبرامج التي تمكن من أن يكون كل حمل مرغوباً، وكل ولادة مأمونة، وكل شاب وشابة خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وكل فتاة وامرأة تُعامل بكرامة واحترام. تحت شعار « الثقافة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان – الوصول إلى قاعدة مشتركة ».

العلاقة الزوجية بعد الولادة

فايزة أحمد مشورة

ما تتعرض له الأم خلال أشهر الحمل من تغيرات في جسمها ونفسيتها هي تغيرات طبيعية تحدث لكل امرأة أثناء الحمل والولادة ولا بد للزوج إدراكها فتجربة ولادة طفل وعملية الوضع سيجعلها متوتر ومن الخطأ أن يعتقد الزوجان أن العلاقة ستعود كما كانت في أولها قبل فترة الحمل فهذه المرحلة التي تليها الولادة ستعرض الأم لحالة من التوتر والإكتئاب ما بعد الولادة وفي ظل وجود طفل له احتياجات نفسية وعاطفية ومادية فلابد من تهيئة الأجواء المناسبة بين الزوجين وإدراك الأمور الأكثر أهمية لأن الطفل يحتاج للرعاية والاهتمام كذلك الأم تحتاج إلى النقاهه والمساندة والرعاية والاهتمام من جميع الجوانب وبالأخص صحياً ونفسياً ومن البديهي أن وجود طفل يحتاج التفرغ لعنايته وتعتبر فترة ما بعد الولادة من الفترات الحساسة لأن الزوجين ينتقلان إلى مرحلة توفير الرعاية والاحتياجات الضرورية لطفليهما فالواعي بالتغيرات الحاصلة سيجنب الكثيرين من الاضطرابات في حياة الزوجين وبالذات الحالة الصحية لأن الأم في هذه الفترة تصاب بتقلصات رحمية والكثير من الأمراض والتعب والانزعاج للتغيرات الحاصلة في جسمها من وزن زائد والضعف الجسدي والإرهاق من السهر مع طفلها لتلبية احتياجاته وإرضاعه من حين لأخر وهذه الحالة لن تزول إلا بالاهتمام وتفهم الزوج لنفسية الأم واحتواء المشكلات بعقلانية سينسيها الإحساس بالألم والتعب إلا أن بعض الأزواج غير مدركين لأهمية هذه المرحلة ولا يتوقعون التغيرات التي تطرأ في حياتهم الزوجية وسيزيد حالة التوتر والأضطراب في العلاقة الزوجية دون تفهم الحالة والوضع الذي تعيشه الأم مع التغيرات التي ظهرت بعد الولادة وحصول الأم على كل ما تحتاجه سيسرع في استرداد صحتها ويمكنها للعودة من جديد للاهتمام بأفراد أسرتها وتخطي هذه المرحلة التي يقع على عاتق الزوج وتفهمه يستطيع أن يهتم بطفله ويساعده في التأقلم مع الحياة.

تدشين تقرير حالة سكان العالم 2008م لصندوق الأمم المتحدة للسكان

صنعاء / أمين عبد الله إبراهيم :

تزامناً مع ذكرى مرور ستون عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، دشن الأربعاء الماضي بمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء التقرير السنوي الخاص بحالة سكان العالم لهذا العام 2008 م والذي يصدر كل عام عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ويناقش هذا التقرير الجديد الذي صدر هذا العام تحت شعار (الثقافة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان – الوصول إلى قاعدة مشتركة) ، مبادئ حقوق الإنسان كونها تجسد قيماً عالمية ، كما أنه يدعو لتبني طرق مراعية للحساسية الثقافية لأغراض تنموية ، وذلك بسبب أن هذا النهج جوهري لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص .

وهذه الطرق المراعية للحساسيات الثقافية تدعو إلى المعرفة الثقافية وإدراك كيف تعمل كل ثقافة وكيف يمكن التعامل مع كل واحدة منها على حده ، وفي هذا الصدد يقترح التقرير بأن الشراكة – على سبيل المثال بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنتظمات غير الحكومية المحلية – يمكن أن تخلق استراتيجيات فعالة بغرض تعزيز مبادئ حقوق الإنسان بما في ذلك تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وإنهاء جميع أنواع الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان كتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أو قطعها (الختان) ويشير التقرير إلى أن التطور الثقافي هو حق مشروع كما هو الحال بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. وتسعى الطرق المراعية للحساسيات الثقافية للحصول على حلول مجدية بين الثقافات والتعامل معها ، حيث إن هذه الطرق مهمة جداً لفهم علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وما تعنيه للتنمية ، لذلك يحذر هذا التقرير من أن ظهور الحساسيات تجاه قضايا ثقافية لا تعني قبول ممارسات تقليدية مضرة وانتهاكات لحقوق الإنسان ، ولكن هذه كلها بعيدة كل البعد منها . ففي كل الثقافات يمكن وجود قيم وممارسات مناهضة أو منتهكة لحقوق الإنسان، ولكن بدراسة الحقائق ذات الطابع الثقافي لثقافة ما يمكن أن يتم الكشف عن الطرق الأكثر فعالية لمواجهة مثل هذه الممارسات الثقافية المضرة، ومن ثم تعزيز الممارسات الثقافية النافعة. وحول موضوع حقوق الإنسان ، يذكر التقرير فبما إذا كانت مبادئ حقوق الإنسان قيم عالمية قد أغفلت كثيراً العلاقة التداخلية الحرجة بين حقوق الإنسان والثقافات ، فحقوق الإنسان تحمي الجماعات وكذلك الأفراد معاً فعلى سبيل المثال من ضمن الحمايات التي توفرها حقوق الإنسان للجماعات هي الحصول على الخدمات الصحية بما في ذلك الصحة الإنجابية ومن الأشياء الشائعة في كل الثقافات هي مقاومة الحرمان والظلم أو الحرمان ، ولكن الاثنان معاً أي الأفراد والجماعات الثقافية يفهمون الحقوق العالمية بطرقهم الخاصة ويناصرون هذه الحقوق بشكل يجعلها تنسجم مع بيئتهم الثقافية وما يدعوه التقرير " الشرعية الثقافية " يمكن أن تكون طريقة لتثبيت مبادئ حقوق الإنسان ولكن الحصول على هذا الشرعية يتطلب وجود المعرفة الثقافية والترابط الثقافي ضمن تلك الجماعات والأفراد .

ويؤكد التقرير على أنه يجب مراعاة أن تصل الطرق المراعية للحساسيات الثقافية إلى كل المجتمعات بما في ذلك الجماعات المهشمة في تلك المجتمعات حيث إن هذه العملية لا يمكن التنبؤ أو القيام بها بين عشية وضحاها فالتنمية البشرية مع الإدراك الكامل لمبدأ حقوق الإنسان تعتمد كلياً على وجود ترابط ثقافي بين مختلف الثقافات .

وفيما يتعلق بقضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ، أفاد التقرير بأنه على الرغم من وجود اتفاقيات دولية بما في ذلك أحدث هذه الاتفاقيات والمتمثلة باتفاقية أهداف التنمية الألفية الدولية ، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين لا زالت منتشرة ومفروسة بعمق في كثير من الثقافات ، فالإناث يمثلن ثلاثة أخماس فقراء العالم والبالغ عددهم مليار فقير على مستوى العالم ، كما أن النساء يمثلن ثلثي الأميين البالغين ، وأما نسبة الفتيات اللاتي لا يحصلن على التعليم فتصل إلى 70 ٪ من أصل 130 مليون طفل لا يتلقون التعليم . وبخصوص الصحة والحقوق الإنجابية يشير التقرير إلى أن مفهوم الثقافات والناس عن الصحة والحقوق الإنجابية تختلف حتى في المجتمع الواحد ، وما يقصد بالحساسية الثقافية هو الحذر من التعدد في مثل هذه المفاهيم للصحة والحقوق الإنجابية وكذلك الاستعداد للشيء غير المتوقع ، فعلى سبيل المثال هناك بعض الرجال الذين يعملون لصالح المساواة بين الجنسين ولكن هذا العمل يكون ضد اهتماماتهم الخاصة ، وبالمثل هناك بعض النساء اللاتي يناصرن بعض الممارسات التي تضربهن فالطرق المراعية للحساسيات الثقافية تدرك هذا التناقض وتعمل في إطار الأفكار وآراء المجتمع الواحد ، كما تساعد تلك الطرق على التخفيف من المقاومات ذات الطابع الثقافي وتجاوزها أيضاً بالنسبة للأزواج والأفراد الذين يستخدمون أساليب منع الحمل الحديثة ، كما أن هذه الطرق تمكن المرأة وبشكل خاص من التحكم في خصوبتها ، ومن هنا تعتبر هذه الطرق أدوات جوهرية تستخدمها منظمات التنمية المهتمة بتعزيز الصحة الإنجابية والجنسية . أما فيما يتعلق بقضايا الفقر وعدم المساواة والسكان أكد التقرير على أهمية تحقيق الأهداف الألفية الإنمائية بما في ذلك تحقيق العناية الصحية الإنجابية وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الصدد يبين التقرير بأن التنمية غير العادلة تؤدي إلى ظهور المزيد من الفقراء كما تجعل الفقراء أكثر فقراً . وعليه ففي ظل وجود مستويات متدنية من الصحة والتعليم فإنه من الصعب جداً على الفقراء الاستفادة من أي دخل إضافي لتحسين مستويات حياتهم أو الحصول على حياة أفضل كما أن الوصول إلى المصادر المتاحة والحصول على الفرص والتمتع بحقوق الإنسان تعتمد بشكل أساسي على العلاقات بين الجنسين أو النوع الاجتماعي واستغلال القدرات الجسدية وهنا يستنتج التقرير أن أحد الشروط الأساسية لصنع سياسات أفضل هو القيام بتحليل خيارات الناس ضمن ظروفهم وبيئاتهم الثقافية المحلية .

وقد كشف التقرير أن الفقر ليس العامل الرئيسي وراء منع النساء من استخدام وسائل تنظيم الأسرة وإنما المعوقات الثقافية هي السبب في ذلك ، فمن الممكن أن تحرز البرامج نجاحات باهرة حتى في حالة وجود تنمية اقتصادية طفيفة كما هو الحال في بنغلادش .

كما ينوه التقرير إلى أن المفتاح الأساسي لأمومة أكثر أمناً هو وجود صحة إنجابية أفضل وذلك من إتباع الآتي:

- الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وذلك بغرض خفض حالات الحمل التي لا تخضع لإشراف كادر طبي متخصص، وللمباعدة بين فترات الحمل.
- توفير عناية طبية ذات مهارة عالية لكل حالات الولادة.
- توفير العناية الآنية لحالات العسر خلال الولادة.
- العناية ذات المهارة العالية للنساء والأطفال بعد الولادة.

وأفضل حالات الولادة هي عندما تلد المرأة في حضور كادر طبي متخصص حيث سيؤدي ذلك إلى نتائج أفضل فالنساء الفقيرات وكذلك الدول الفقيرة التي تمتلك عدداً بسيطاً من متخصصي الولادة يكون لديها نسب عالية من وفيات الأمهات والمراضة فالمسألة ليست مسألة أرقام وإنما القضية أكبر من ذلك فالتحدي الأكبر لا يمكن في مجرد توفير خدمات الصحة الإنجابية أو توفير متخصص ولادة وإنما في عملية توفير متخصصين ذات علاقات وارتباطات ثقافية مع النساء اللاتي يحصلن على تلك الخدمات وتوفير خدمات الطوارئ والإحالة والمراجعة التي هي مقبولة ثقافياً.

هذا وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإصدار ملحق للتقرير تحت عنوان " إحداث التغيير – الشباب والثقافة " والذي يحتوي على قصص حياة شباب وشابات ويقدم عروض لتجاربهم وانجازاتهم في عدة ثقافات مختلفة.